



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية
وأسواق المال في
دولة الإمارات العربية المتحدة
(الربع الرابع 2012)

مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الرابع من سنة 2012.

التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن₀)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المُصدر من طرف المصرف المركزي) بنسبة 5.5% خلال الربع الرابع من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 4.4% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₀) 57.8 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₁)، الذي يتكون من النقد المُصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب، بنسبة 3.2% خلال الربع الرابع من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 4.0% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₁) 299.2 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₂)، الذي يحتوي على (ن₁) والودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة 2.2% خلال الربع الرابع من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.5% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₂) 862.4 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₃) الذي يحتوي على (ن₂) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي، بنسبة 1.4% خلال الربع الرابع من سنة 2012، مقارنة بانخفاض بنسبة 0.3% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₃) 1,083 مليار درهم.

**جدول 1 : التطورات النقدية في الدولة
(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)**

2012				2011				
الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الرابع		الربع الثالث		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
5.5%	57.8	3.2	54.8	4.4	52.1	3.1-	49.9	عرض النقد (ن0)
3.2%	299.2	1.9	289.8	4.0	264.1	3.1-	254.0	عرض النقد (ن1)
2.2%	862.4	2.2	845.5	1.5	825.8	4.5-	813.7	عرض النقد (ن2)
1.4%	1,083.1	3.8	1,068.1	0.3-	1,001.4	5.6-	1,003.8	عرض النقد (ن3)

تجدر الإشارة إلى أن عرض النقد الواسطي (ن2) يمثل المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يحتوي على العملة المتداولة خارج البنوك، بالإضافة لمختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة، وان زيادة هذا المؤشر بنسبة 4.4% خلال سنة 2012، ناتجة عن ارتفاع ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي بمقدار 76.4 مليار درهم، خلال نفس الفترة.

تطورات القطاع المصرفي

1- البنوك العاملة في الدولة:

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2012، بينما ارتفع عدد فروعها من 768 فرعاً في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2011 إلى 805 في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2012، بينما ارتفعت وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك من 26 إلى 28 وحدة، وارتفع عدد مكاتب الصرف من 87 مكتب إلى 89 مكتب، خلال نفس الفترة.

بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الرابع من سنة 2012 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك بالإضافة إلى فرعين. فيما بقي عدد البنوك الأجنبية، عند 22 بنكاً، لها 83 فرعاً بالإضافة إلى مكتب صرف واحد في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2012. أما بالنسبة لعدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك فقد ارتفعت من 50 إلى 52 وحدة خلال هذه الفترة، وبلغ عدد بنوك الأعمال 4 بنوك في نهاية شهر ديسمبر 2012.

بلغ عدد المؤسسات المالية الأخرى التي تخضع لترخيص ورقابة المصرف المركزي في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2012، 117 مكتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، 25 شركة تمويل، 23 شركة استثمار مالية، 122 صرافة و 12 مكتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية.

وفيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة، فقد ارتفع عددها من 4392 جهازاً في نهاية شهر سبتمبر إلى 4492 جهازاً في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2012 (التفاصيل في جدول 2).

جدول 2: البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأجهزة الصرف الآلي
ديسمبر 2011 - ديسمبر 2012
(بيانات نهاية الشهر)

2012				2011	
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	
					البنوك الوطنية
23	23	23	23	23	مركز رئيسي
805	807	799	794	768	فرع إضافي
28	28	28	28	26	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
89	86	89	88	87	مكتب صرف
					بنوك دول مجلس التعاون
6	6	6	6	6	فرع رئيسي
2	1	1	1	1	فرع إضافي
					بنوك أجنبية
22	22	22	22	22	فرع رئيسي
83	83	82	82	82	فرع إضافي
52	52	52	51	50	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	مكتب صرف
4	3	3	3	3	بنوك الأعمال
117	113	112	112	110	مكاتب التمثيل
25	25	24	24	24	شركات التمويل
23	23	22	22	22	شركات الاستثمار المالية
122	120	120	120	119	مكاتب الصرافة
12	12	12	12	12	مكتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية
4,492	4,392	4,346	4,280	4,172	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

2- ودائع العملاء:

ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 2.1% خلال الربع الرابع من سنة 2012 حيث بلغت 1168 مليار درهم، مقارنة بارتفاع بنسبة 0.2%، خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

3- رأس المال والاحتياطيات:

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة من 258.4 مليار درهم في نهاية سنة 2011 إلى 276.4 مليار درهم في نهاية سنة 2012، مما مكن البنوك من تحقيق نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال التي بلغت 21.0% في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2012 (17.0% بالنسبة للشق الأول). وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال). وتساعد هذه الملاءة المرتفعة لرأس مال البنوك على تحمّل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف.

4- القروض والسلف:

تمكنت البنوك العاملة في الدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بمنح القروض المصرفية والسلف وتسهيلات السحب على المكشوف، وذلك رغم انخفاضها بنسبة 0.4% خلال الربع الرابع من سنة 2012، حيث بلغت 1,099 في نهاية شهر ديسمبر 2012، مقارنة بمبلغ 1,071 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة السابقة. والجدير بالذكر أن هذه الزيادة خلال سنة 2012 تُعتبر معقولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضعف الطلب على القروض المصرفية من قبل الشركات، بالإضافة إلى سياسة الحيطة والحذر التي تتبناها البنوك.

انخفضت القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك إلى المقيمين في الدولة بنسبة 0.3%، خلال الربع الرابع من سنة 2012، وبلغت 260.9 مليار درهم، وهذه القروض تمثل 24% من إجمالي القروض المصرفية والسلف، بينما انخفضت خلال نفس الفترة القروض الممنوحة للشركات بنسبة 0.3% وبلغت 395.0 مليار درهم، وارتفعت القروض الممنوحة للحكومة بنسبة 1.9% وبلغت 122.6 مليار درهم، والقروض العقارية بنسبة 1.0%، حيث بلغت 253.8 مليار درهم.

ارتفعت أصول البنوك العاملة في الدولة (بعد استبعاد مخصصات القروض والفوائد المعلقة) بنسبة 1.6% خلال الربع الرابع من سنة 2012، حيث بلغت 1792 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر من السنة.

**جدول 3: المؤشرات المصرفية
(المبالغ بالمليار درهم، نهاية الفترة)**

2012		2011		2012		2011		البنوك
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
1.6%	1,791.6	1.8	1763.9	0.6-	1,662.1	2.0-	1,672.1	إجمالي الأصول
12.0%	95.1	6.7	84.9	9.2-	80.4	24.9-	88.5	استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
2.1%	1,167.8	3.3	1143.8	0.2	1,069.7	5.2-	1,067.3	إجمالي الودائع ⁽¹⁾
0.4%	1,099.1	1.2	1103.2	0.4-	1,071.0	1.8	1,075.2	القروض والسلف والسحب على المكشوف ⁽²⁾ منها:
1.0%	253.8	4.4	251.2	0.5	240.8	0.4-	239.6	القروض العقارية
0.3%	260.9	1.0	261.7	0.9	252.1	1.3	249.8	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
0.3%	395.0	0.2-	396.3	0.2	391.4	4.6	390.7	القروض الممنوحة للشركات
1.9%	122.6	5.3	120.3	3.0-	103.5	6.4	106.7	القروض الممنوحة للحكومة
0.7%	276.4	0.2-	278.2	1.7-	258.4	2.3-	262.8	رأس المال والاحتياطيات
	21.0		21.2%		20.8%		21.2%	نسبة ملاءة رأس المال
	17.0		17.2%		16.3%		16.7%	- بما في ذلك الشق الأول (Tier 1)

(1) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية
(2) بعد استبعاد مخصصات القروض والفوائد المعلقة

5- وفاق بازل:

وفيما يتعلق بوفاق "بازل 3" الذي تم صياغته لتلافي أوجه الضعف التي تمت ملاحظتها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والذي يهدف إلى تعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك (Tier 1) بما لا يقل عن نسبة 7%، وكما تمت الإشارة سابقاً، فإن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 17.6% في نهاية الربع الرابع من سنة 2012. وفي هذا الشأن أصدر المصرف المركزي نظاماً جديداً يحدد متطلبات السيولة لدى البنوك، التعميم رقم 2012/30 بشأن "نظام السيولة لدى البنوك" بتاريخ 12 يوليو 2012، بعد التشاور مع البنوك العاملة في الدولة حول أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة مخاطر السيولة والتعليمات الخاصة بها، وبما يتماشى وتوصيات لجنة بازل للرقابة على البنوك، حيث يحتوي النظام على ثلاثة أقسام:

- أ- المتطلبات النوعية التي تهدف الى تقليص احتمال حدوث شح في السيولة لدى البنك.
- ب- المتطلبات الكمية بحيث يمتلك البنك حداً أدنى من الأموال السائلة بما يضمن قدرته على تحمل شح السيولة قصير المدى.
- ج- متطلبات تقديم "تقارير السيولة" مما يساعد المصرف المركزي على مراقبة وضع السيولة لدى البنوك ويمكنه من اتخاذ الاجراءات اللازمة عند حدوث مصاعب في هذا الشأن.

هذا، وقد قرر مجلس ادارة المصرف المركزي في 16 ديسمبر 2012 تأجيل التطبيق الى حين الاتفاق على تفاصيل النظام والتأكد من جاهزية البنوك في هذا الشأن.

6- الأصول بالعملة الأجنبية:

ارتفعت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي من 187.4 مليار درهم في نهاية الربع الثالث لسنة 2012 إلى 205.2 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من نفس السنة، بينما انخفضت الأصول الأجنبية للبنوك العاملة في الدولة، خلال نفس الفترة، من 307.6 مليار درهم إلى 306.6 مليار درهم، وبذلك ارتفع إجمالي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والبنوك من 495.0 مليار درهم إلى 511.8 مليار درهم.

**جدول 4 : الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والبنوك العاملة في الدولة
(بالمليار درهم، نهاية الفترة)**

2012				2011	
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	
205.2	187.4	186.5	187.7	169.4	المصرف المركزي
306.6	307.6	275.0	293.1	248.9	البنوك العاملة في الدولة
511.8	495.0	461.5	480.8	418.3	المجموع

القيم في أسواق المال في الدولة

شهد المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعاً بنسبة 1.3% ، خلال الربع الرابع من سنة 2012، على اثر ارتفاع بنسبة 6.7%، خلال الربع الثالث من السنة، كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق بنسبة 1.3% خلال الربع الرابع من السنة وبلغت 379.1 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر. أما بالنسبة للتداول الشهري في أسواق الأوراق المالية في الدولة، فقد بلغ 4.7 مليار درهم خلال شهر سبتمبر من سنة 2012 و 4.6 مليار درهم خلال شهر ديسمبر من نفس السنة.

جدول 5: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية

2012				2011	
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	
123	125	127	127	128	عدد الشركات المدرجة
2,561.2	2,529.3	2,370.3	2,541.9	2,341.4	المؤشر العام لأسعار الأسهم
1.3%	6.7%	6.8 - %	8.6 %	5.2 - %	نسبة التغيير الربعية
379.1	374.3	350.8	375.8	346.1	القيمة السوقية (مليار درهم)
126.9	114.2	101.5	84.7	56.9	قيمة التداول التراكمي (مليار درهم)
4.6	4.7	3.1	12.5	3.4	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملحق 1. قائمة بأهم الأنظمة و الإشعارات الصادرة
عن المصرف المركزي
- الربع الرابع 2012 -

الهدف	المحتوى	
مساعدة القطاع المصرفي على التأكد من الانكشاف الائتماني الشخصي للأفراد الذين حصلوا على تسهيلات ائتمانية من البنوك	نظام مراقبة مخاطر الائتمان الشخصي	اشعار 2012/3873 بتاريخ 2012/12/30
تلبية حاجة البنوك والصرافات من الدولار النقدي	ترتيبات جديدة بشأن بيع الدولار الأمريكي نقداً من المصرف المركزي للبنوك والصرافات	اشعار 2012/3838 بتاريخ 2012/12/5
توفير البيانات المصرفية لإعداد ميزان المدفوعات وتطوير الاحصاءات والمساعدة على فهم أفضل للمخاطر لدى النظام المصرفي	نظام جديد للقوائم المصرفية لرفع التقارير	اشعار 2012/3823 بتاريخ 14 نوفمبر 2012